البحوث والدراسات

حرية الحصول على المعلومات الاقتصادية لصندوق الثروة السيادي الكويتي وتعزيز شفافية الإفصاح في وسائل الإعلام: دراسة ميدانية

د. أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف

ملخص

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تعرف مستوى الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي، ووسائل الإعلام التي يستقصي منها الصحفيون هذه المعلومات، وأسباب ضعف النشر والإفصاح فيما يخص المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي، وتأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي، وتناول الصحافة القضايا المتعلقة بصندوق الثروة السيادي، كما هدفت الدراسة إلى تعرّف العلاقة بين صعوبة حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته ودور ذلك في إرساء قيم الشفافية.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي.

البيانات وعينة الدراسة: تكونت العينة من (150) مفردة من الصحفيين العاملين في الصحف والإعلاميين العاملين في الحقل الإعلامي بدولة الكويت.

نتائج الدراسة: أظهرت النتائج أن أسباب ضعف النشر والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي تمثلت في الأسباب القانونية بنسبة (48,7٪)، ثم الإستراتيجية الحكومية بنسبة (23,3٪)، وأن وسائل الإعلام المحلية كانت أهم وسائل الإعلام الكويتية التي تستقصي منها العينة معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي بنسبة (41,4٪)،

- تم تسليم البحث في 2019/1/21، عُدّل في 2019/5/7، أجيز للنشر في 2019/5/22.
Doi: http://doi.org/10.34120/0382-046-178-003

وجاءت وسائل الإعلام الأجنبية بنسبة قريبة بلغت (40,0٪). وتبين أن صعوبة حرية حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته جاءت بنسبة (94,7٪)، وأن القدرة على الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي بدولة الكويت جاءت بدرجة قليلة.

الخاتمة: أوضحت الدراسة ضرورة مناقشة البيانات المالية للحالة المالية للصندوق السيادي بجلسة علنية تحت قبة مجلس الأمة وليس كما يحصل الآن في جلسة سرية، وعلى الهيئة العامة للاستثمار تبني سياسة الإفصاح والشفافية.

المصطلحات العلمية: صناديق الثروة السيادية، وسائل الإعلام، الشفافية، حرية الحصول على المعلومات.

مقدمة:

أصبحت المعلومات تشكل أهمية كبيرة في النمو والتطور الاقتصادي لدى مختلف دول العالم؛ فهي تسهم في وضع الخطط والبرامج المستقبلية، ومن خلال توافر المعلومات يمكن التنبؤ بالمستقبل وتحديد الأهداف. وتعتبر المعلومات عنصراً رئيساً في أي عمل إنساني؛ إذ إنها أداة مهمة في التواصل بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه وبين المجتمعات بعضها مع بعض في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولا يمكن الاستغناء عن المعلومات على اعتبار أنها تشكل مورداً اقتصادياً مهماً، كما أنها تتداول بين عامة الناس.

فالمعلومات التي تخص الصناديق السيادية لا بد من توافر المصداقية والشفافية في عملية الحصول عليها وعلى النتائج، ومن ثم إظهار هذه النتائج بحسب طبيعتها دون تعديل أو تغيير أو إضافة؛ فلا يمكن أن تزدهر الحرية الاقتصادية ما لم يكن هناك قدر من الشفافية في جميع القطاعات وعلى كل المستويات. فالمعلومات لها تأثير كبير على الرأي العام الذي يحاسب ويقرر مصير الوطن أحياناً خاصة في الدول الديمقراطية. فالرأي العام دائماً ما يثق بالمعلومات التي تعرض أمامه وعلى ضوئها يؤثر ويتأثر، وغياب الشفافية

والإفصاح له تأثير سلبي على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول.

فحرية الحصول على المعلومات الاقتصادية التي تخص أداء الصناديق السيادية وشفافية الإفصاح عنها في وسائل الإعلام عملية منطقية ومطلوبة أسوة بالدول التي بادرت بهذا الاتجاه، فالدول التي تريد التقدم في هذه المجال وتريد أعلى مستويات التقييم في مؤشرات الشفافية والإفصاح والوصول إلى المعلومات، لا بد من تجهيز البنية الأساسية اللازمة التي يحتاج إليها نظام المعلومات، إضافة إلى تطوير القوانين والأنظمة وتحديث البرامج، وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة ووسائل الإعلام وجعل المعلومات في متناول الجميع؛ بحيث يتم الحصول عليها بكل سهولة ويسر عبر وسائل الإعلام المختلفة.

أولاً – أهمية الدراسة:

إن حرية الحصول على المعلومات الاقتصادية في عمل الصناديق السيادية لم يعد شأناً محلياً في الدول صاحبة الثروات، بل تحوّل إلى موضوع يحظى باهتمام دولي، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، وانخفاض أسعار النفط، وفي ظل المخاوف التي برزت من اتساع نفوذ تلك الصناديق. فالمعلومات والأخبار المتوافرة على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار لا تخرج عن إطار النبذة التاريخية عن تأسيس الهيئة، وبعض البيانات الصحافية عن أنشطة الهيئة التدريبية والاجتماعية، ولا يمكن العثور في الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار الكويتي على رقم واحد عن حجم الأصول أو العوائد السنوية أو التوزيع الجغرافي للاستثمارات.

وتتضح أهمية هذه الدراسة في تأكيد مبادئ الشفافية وحق الحصول والوصول إلى المعلومات الاقتصادية التي تخص صندوق الثروة السيادي الكويتي، ومنها توفير تقارير مالية مدققة من جهات مستقلة سنوياً، وتوفير معلومات ونسب عن الملكيات في الشركات والتوزيع الجغرافي للاستثمارات،

ومعلومات عن القيمة السوقية للمحفظة والعوائد وتعويضات الإدارة، وتعليمات إرشادية خاصة بالمعايير الأخلاقية والسياسات الاستثمارية وإلزامية تطبيق هذه التعليمات.

ومن الواضح – بعد التدقيق والمتابعة لهذه الموضوع – أن العديد من المعايير السابقة غير مستوفاة في العلن بالنسبة لإستراتيجية الهيئة العامة للاستثمار؛ إذ ما زالت السياسة الرسمية تقضي بإبقاء أرقام الاحتياطيات المالية سرية، ولذلك تُعقد جلسات مجلس الأمة الخاصة بمناقشتها بعيداً عن وسائل الإعلام الكويتية، ولهذه السياسة مبرراتها التي قد تكون محل جدل، لكن مسوّغات الشفافية وحق الوصول والحصول على المعلومات تبقى أقوى؛ لأن الشفافية في إعلان الأرقام تتيح للمراقبين والمواطنين مراقبة أداء صندوق الثروة السيادي؛ ما يجعل إدارته تحت ضغط السعي لأداء أفضل وتواصل أفضل مع الجمهور لشرح السياسات والأهداف.

ثانياً – إشكالية الدراسة:

الفجوة بين الهيئة العامة للاستثمار ووسائل الإعلام بما يخص حجم الأصول وقيمة الأرباح أو الخسائر والاستثمارات الخارجية لدولة الكويت واحتياطيات الأجيال القادمة – غير واضحة المعالم، فالتصاريح بالقيم والأرباح والخسائر متضاربة وبعيدة كل البعد عن الشفافية المرجوة، وما زالت الحالة المالية لصندوق الثروة السيادي تناقش تحت قبة البرلمان بجلسة سرية. والإفصاح لوسائل الإعلام وتفعيل خطوات إيجابية تسمح وتفسح لمزيد من الشفافية لتلك المعلومات، وهو أمر مطلوب؛ إذ من حق المواطنين معرفة الأرقام والإحصائيات التي تخص عائدات هذا الصندوق، ويعد ذلك أشبه بالخطوات الإيجابية التي قام بها صندوق سنغافورة السيادي وصندوق النرويج السيادي. "وخاصة أن دولة الكويت هي أول من أنشأ صندوقاً سيادياً في العالم سنة 1953" (بوفليح، 2019).

ثالثاً – أهداف الدراسة:

1 – تعرف أسباب ضعف نشر البيانات الخاصة بصندوق الثروة السيادي الكويتي.
2 – تعرف وسائل الإعلام التي يستقصي منها الصحفيون معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي الكويتي.
3 – تعرف الصعوبات التي تواجه الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية في حرية الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي.
4 – تعرف مستوى القدرة في الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي الكويتي.
5 – تعرف تأثير حق حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية والإفصاح عن البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي.
6 – أثر تعرف الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي.

رابعاً – أسئلة الدراسة:

1 – ما أسباب ضعف النشر والإفصاح فيما يخص المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي؟
2 – ما وسائل الإعلام التي يستقصي منها الصحفيون معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي الكويتي؟
3 – ما مدى الصعوبة التي تواجه الصحفيين في وسائل الإعلام الكويتية في حرية الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي؟
4 – ما مستوى القدرة في الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي الكويتي؟
5 – ما تأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي؟

6 – ما أثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي؟

خامساً – فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين صعوبة حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته ودور هذه المعلومات في إرساء قيم الشفافية.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

سادساً – الإطار النظري للدراسة:

1 – الدراسات السابقة:

أ – الدراسات العربية:

دراسة (ريمة، 2016): ركزت هذه الدراسة على الصناديق السيادية أو صناديق الثروة السيادية ومدى شفافية أعمالها التي تبقى متدنية المستوى؛ مما أدى إلى ظهور عدة مواقف رافضة لنشاطها نتيجة للمخاوف الغربية من تمركزها الإستراتيجي وأهدافها الجيوسياسية. أمام هذه المواقف جاءت هذه الدراسة من أجل إلقاء الضوء على مستوى التزام صناديق الثروة السيادية بمجموعة مؤشرات تقوم بقياسه، تأتي في مقدمتها مبادئ سانتياغو التي وضعها صندوق النقد الدولي؛ ومن ثم مدى شفافية أعمالها الاستثمارية. هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز المكانة التي تحتلها صناديق الثروة السيادية في العالم، كما هدفت إلى إبراز مدى التزام هذه الصناديق بمعايير الإفصاح والشفافية التي قدمها الاقتصاديون نتيجة للمخاوف الغربية عقب الأزمة العالمية في 2007. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض بعض الأفكار والآراء. وكانت أبرز نتائج الدراسة:

- توفير المعلومات حول نشاط أعمال الصناديق السيادية ونتائج أداء أعمالها على المستويين المحلي والدولي على حد سواء.
- الابتعاد عن انتهاج سياسة التعتيم وعدم الإفصاح عن حجم أصولها أو التزاماتها أو إستراتيجياتها الاستثمارية.
- تحديد المعلومات والبيانات التي ترغب الدول في تبادلها والإفصاح عنها والمعلومات والبيانات اللازمة لإجراء التحليلات الاقتصادية والمالية العالمية.

دراسة (الطاهر، 2014): اعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي؛ لأجل الوقوف على مختلف الجوانب المتعلقة بحق المواطن في الوصول إلى المعلومة، سواء من حيث المفهوم والإطار القانوني. ارتكزت مشكلة الدراسة على سؤال مفاده: هل كرست المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية آليات فعالة لممارسة وحماية حق المواطن في الوصول إلى المعلومة؟ وكانت أبرز نتائج الدراسة:

- توفر وسائل الإعلام مادة ثرية وخصبة لحقوق الإنسان، ومصدراً رئيسياً للمعلومات.
- يجب على منظمات المجتمع المدني صياغة تشريعات تضمن حق المواطن للحصول على المعلومات.
- يجب أن تسهم البوابات الإلكترونية للحكومات بتزويد المواطنين بالمعلومات المهمة.

دراسة (عثمان، 2013) : تنبع أهمية الدراسة من أهمية حق المواطن في الحصول على المعلومات من الوزارات الفلسطينية؛ لكون ذلك مؤشراً على مدى الحرية التي يتمتع بها أفراد المجتمع الفلسطيني وعلى ما يتاح في المجتمع من إرساء مبادئ النزاهة والشفافية وتجفيف منابع الفساد والابتعاد عن السرية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو يقوم على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً، وجمع المعلومات وتحليلها. وكانت أبرز نتائج الدراسة:

- السرية والكتمان من المبررات التي تقوم الوزارات بعدم إتاحة المعلومات بسببهما.
- زيادة القيود المشروعة على حرية الوصول إلى المعلومات دون وجود معايير واضحة.
- المعلومات الأمنية والمتعلقة بالعلاقات الخارجية من أكثر المعلومات صعوبة في الوصول إليها.

ب – الدراسات الأجنبية:

– دراسة (ZHANG, 2016): ركزت هذه الدراسة تحديداً على الصناديق السيادية ومدى شفافيتها من خلال مراجعة معايير الشفافية، وفحص أداء صناديق الثروة السيادية في المنطقة الشرق أوسطية فيما يختص بالإفصاح عن المعلومات، وتسرد هذه الدراسة الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية للتعتيم على البيانات، وتبين مُسوِّغات تنوع معايير الشفافية، بالإضافة إلى انعكاس دور المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF) في الحوكمة الدولية، وبعض الدروس والمقترحات المستقاة من تجربة الصناديق السيادية الشرق – أوسطية.

بعد قيام الدراسة بمراجعة الأدبيات عن شفافية صناديق SWF كانت أبرز نتائج الدراسة ما يأتي:

- تفتقر غالبية صناديق الثروة السيادية إلى الشفافية و الإدارة الجيدة.
- ضعف الأداء وعدم الإفصاح عن بيانات صناديق الثروة السيادية الشرق أوسطية منذ عام 2008.
- حصل نصف صناديق الثروات السيادية على نتيجة أقل من العدد 8 في مؤشر L-M، ويجب أن يتجاوز تقييم ال SWF الرقم 8 لكي يكون شفافاً بصورة ملائمة.
- حصل صندوق الثروة السيادية (GPFG) في النرويج على أعلى درجة

في الشفافية والإفصاح، وهي 100 نقطة، بينما حصل صندوق استقرار إيرادات النفط في السودان على نقطتين فقط، وهي أقل درجة.

- لا تدعو شفافية صناديق الشرق الأوسط إلى التفاؤل، ودول مجلس التعاون الخليجي لا تقبل أي إشراف أو مراقبة من طرف أو التزام بالكشف عن بيانات مؤسساتهم لوسائل الإعلام والجمهور.

– دراسة (Truman, 2007): ركزت هذه الدراسة على مفهوم صناديق الثروة السيادية الاقتصادية في ظل المتغيرات في منظومة الاقتصاد العالمي، وأسباب تلك المتغيرات، كما ركز على برنامج رعاية شامل يضمن المصداقية والشفافية في البيانات الواردة من تلك الصناديق. استخدم المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والنشرات الصادرة عن المؤسسات المعنية بالشأن السيادي لهذه الدول. وكانت أبرز نتائج الدراسة:

- ضرورة الانفتاح المعلوماتي فيما يخص السياسات الاستثمارية.
- وجوب تحديد الأدوار والمعيار بوضوح فيما يخص آليات الاستثمار.
- نشر الأنشطة والفعاليات والأهداف المستقبلية.
- تعزيز الشفافية للمساءلة الأفقية بين المهتمين الأطراف وأصحاب المصلحة (المحلية والدولية)، وكذلك المساءلة الرأسية في العملية السياسية وفي الممارسة العملية، ووجوب تضمين شفافية النشر تقارير سنوية أو ربع سنوية لتعزيز هذه الشفافية والإفصاح بشكل أكبر.

– دراسة (Marios & Pavan, 2004): هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تؤثر المعلومات العامة والخاصة في توزيعات التوازن والرعاية الاجتماعية في الاقتصاديات ذات التكاملات الاستثمارية؛ والشفافية المثلى في المعلومات وكيفية الطريقة الفضلى لنقل تلك المعلومات سواء كانت عن طريق الإحصاءات الاقتصادية أم الإعلانات السياسية أم وسائل الإعلام. وكانت أبرز نتائج الدراسة:

- تدفق المعلومات السلبية قد يكون له تأثير عكسي لزيادة التقلبات الكلية في الدولة.

- المزيد من الشفافية يسهل التنسيق الأكثر فعالية، وهو أمر ذو قيمة من الناحية الاجتماعية.
- الإعلام الصادق له دور في إرساء قواعد الشفافية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- استفيد من الدراسات السابقة في تعرّف أهمية محور الشفافية والإفصاح لبيانات صناديق الثروة السيادية.
- أغلب الدراسات السابقة التي ركزت على موضوع صناديق الثروة السيادية، تناولت الموضوع من منظور اقتصادي سلّط الضوء على ماهية صناديق الثروة السيادية وواقعها، وحوكمتها، ومؤشرات قياس أدائها.
- استفيد من الدراسات السابقة أيضاً في معرفة نشأة صناديق الثروة السيادية ودورها عالمياً والتحديات والمخاطر التي تواجه أداءها، ومراحل تطور صندوق الثروة السيادي الكويتي، وقد طرحت كثير من الدراسات السابقة والبحوث أن دولة الكويت أول دولة أنشأت صندوقاً سيادياً في العالم.
- هناك قصور في الدراسات السابقة من حيث عدم المطالبة بإشراك وسائل الإعلام في عملية الإفصاحات المالية، أو مد الصحفيين الاقتصاديين بالمعلومات المتعلقة بالصناديق السيادية.
- كما استفاد الباحث من الدراسات السابقة في أهمية تعرف حق الاطلاع على المعلومات وتبني الحكومات القوانين التي تسمح بالحصول عليها؛ ولا سيما أنه لا يوجد في الكويت قانون يسمح بحق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي.
- نتناول الموضوع في هذه الدراسة من منظور إعلامي، وهو شفافية الإفصاح عن البيانات المالية من خلال وسائل الإعلام.
- لا توجد دراسات سابقة ركزت على دور وسائل الإعلام أو الإعلام

الاقتصادي وحقه في الحصول على بيانات صناديق الثروة السيادية؛ مما جعلنا نجمع بين دراسات ركزت على موضوع الصناديق السيادية وأخرى ركزت على حرية الحصول على المعلومات.

سابعاً – الإجراءات المنهجية:

– نوع الدراسة ومنهجها :

يرتبط مفهوم المنهج الوصفي بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة إما لتصحيح هذا الواقع، أو لتحديثه، أو استكماله، أو تطويره. هذه الاستنتاجات تمثل فهماً للحاضر وتستهدف توجيه المستقبل. (عمر، 2008)، وفي ضوء الدراسة وفروضها، فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض بعض الأفكار والآراء ذات الصلة، خاصة ما تعلق منها بأبحاث "ترومان" و "لينابورغ، وما جاءت به مجموعة العمل الدولية المنبثقة عن صناديق الثروة السيادية من مبادئ، فضلاً عن قيامنا بمسح جملة من البحوث والدراسات الصادرة عن الهيئات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.

– مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الكويتية الحكومية والخاصة، وحدد بـ 200 صحفي، وبعد استبعاد العينة الاستطلاعية، وزعت الاستبانة على باقي مجتمع الدراسة جميعاً، وعددهم (150) مفردة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل 150 استبانة.

– أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أداة الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات، وقد تضمنت (18) فقرة موزعة على المحاور الآتية:

المحور الأول: الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي، وتضمن (6) أسئلة.

المحور الثاني : صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي، وتضمن (6) أسئلة.

المحور الثالث: الحق في حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية للبيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي، وتضمن (6) أسئلة.

وتتم الاستجابة على الاستبانة بثلاثة مستويات: موافق وله (3) درجات، لا أدري وله (2) درجتان، غير موافق وله (1) درجة واحدة، وبذلك تراوح المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة ما بين (1 و 3)، وقد قسمها الباحث إلى ثلاثة مستويات على النحو الآتي:

- المتوسطات الحسابية: من (1,00–1,66): تشير إلى أن الجوانب المتعلقة بصندوق الثروة السيادي موجودة بدرجة قليلة.
- المتوسطات الحسابية: من (1,67–2,33): تشير إلى أن الجوانب المتعلقة بصندوق الثروة السيادي موجودة بدرجة متوسطة.
- المتوسطات الحسابية: من (2,34–3,00): تشير إلى أن الجوانب المتعلقة بصندوق الثروة السيادي موجودة بدرجة كبيرة.

- متغيرات الدراسة:

تتحدث الدراسة عن وجود متغيرين (المتغير المستقل والمتغير التابع)؛ يتمثل المتغير المستقل في الحق في حرية الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي، أما المتغير التابع فهو الشفافية في الإفصاح عبر وسائل الإعلام.

- إجراءات الصدق والثبات :

- صدق المحتوى:

عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة الإعلام للحكم على مدى صلاحيتها أداة لجمع البيانات، وأجريت التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المتخصصين.

- صدق الاتساق الداخلي:

يعد مفهوم الثبات مفهوماً حاسماً في التحليل؛ فهو يبين موضوعية الباحث وموثوقيته في إجراءاته ومقاييسه للتأكد من ثبات الأداة. والصدق الداخلي يقتضي ضمان استقلالية الإجابات عن الظروف الخارجية (فضيل، 2014)؛ ومن ثم طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (40) فرداً من مجتمع الدراسة، ثم استخدم الباحث معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الاستبانة والدرجة الكلية للمحور المنتمية له، وهي موضحة في الجداول الآتية:

الجدول (1)

قيم معاملات ارتباط بيرسون كمؤشرات صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتوزيع نشرات ربع سنوية على وسائل الإعلام بالبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي.	,756(**)
2	يوجد تعاون مستمر بين الهيئة العامة للاستثمار ووسائل الإعلام للإجابة عن التساؤلات عن صندوق الثروة السيادي.	,809(**)
3	الهيئة العامة للاستثمار تتيح حرية الوصول لمعلومات صندوق الثروة السيادي.	,581(**)
4	سياسات الهيئة العامة للاستثمار لا تتيح الكشف عن معلومات صندوق الثروة السيادي.	,249(**)
5	صعوبة الحصول على معلومات صندوق الثروة السيادي تكمن في قلة مد الصحفيين بالمعلومات بشكل دوري.	,379(**)
6	يوجد إستراتيجية بين الهيئة العامة للاستثمار ووسائل الإعلام لتسهيل الحصول على بيانات صندوق الثروة السيادي.	,489(**)

** الارتباط دال إحصائياً عند $(\alpha = 0.01)$.

يتبين من نتائج الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لجميع

العبارات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$، وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

الجدول (2)

قيم معاملات ارتباط بيرسون كمؤشرات على صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور دور حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية

الرقم	العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	عدم توافر وثائق يمكن لوسائل الإعلام الحصول عليها عن طبيعة أنشطة صندوق الثروة السيادي يضعف الشفافية بشكل كبير.	,807(**)
2	عدم إنشاء جهاز مفوض للشفافية والمعلومات ومنحه الصلاحية الكافية لإتاحة المعلومات يضعف الشفافية بشكل كبير في الهيئة العامة للاستثمار.	,664(**)
3	عدم وجود حرية لوسائل الإعلام (المقروءة والمسموعة والمرئية) يضعف بشكل كبير الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار.	,880(**)
4	عدم وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للصحفيين وإتاحة الفرصة أمامهم يسهم في إضعاف الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار بشكل كبير.	,831(**)
5	عدم معرفة الصحفيين عن الأنشطة المالية لصندوق الثروة السيادي وتفاصيلها يسهم في إضعاف الشفافية بشكل كبير.	,771(**)
6	غياب حرية الحصول على المعلومات يسهم في إضعاف ثقة الصحفيين بإستراتيجيات الحكومة وسياساتها.	,482(**)

* الارتباط دال إحصائياً عند $(0.05 = \alpha)$.
** الارتباط دال إحصائياً عند $(0.01 = \alpha)$.

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لجميع العبارات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$، وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

الجدول (3)
قيم معاملات ارتباط بيرسون كمؤشرات على صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور أثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	معامل ارتباط بيرسون
1	يعزز الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي من التنافسية الاقتصادية.	,620(**)
2	يوجد أثر إيجابي للإفصاح عن معلومات صندوق الثروة السيادي في وسائل الإعلام.	,641(**)
3	يساعد الإفصاح عن المعلومات في وسائل الإعلام على كشف شبهات الفساد بإدارة الصندوق.	,752(**)
4	يوجد أثر إيجابي للإفصاح الاستباقي للمعلومات في وسائل الإعلام والحد من تضارب المعلومات مع جهات خارجية.	,569(**)
5	ضرورة تعديل كل القوانين التي تتعارض مع حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي والإفصاح الدوري عنها.	,630(**)
6	يعزز الإفصاح إرساء قواعد المساءلة والمحاسبة.	,567(**)

* الارتباط دال إحصائياً عند $(\alpha = 0.05)$.

** الارتباط دال إحصائياً عند $(\alpha = 0.01)$.

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لجميع العبارات كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$، وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

ثبات الاتساق الداخلي:

للتأكد من ثبات الاتساق الداخلي للأداة، طبقت معادلة كرونباخ ألفا على نتائج العينة الاستطلاعية المكونة من (40) فرداً.

الجدول (4)
مؤشرات ثبات الاتساق الداخلي للمقياس

الرقم	المحور	ثبات الاتساق الداخلي
1	الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي.	0,87
2	دور حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية.	0,90
3	أثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي.	0,92
	المقياس ككل	0,92

يتبين من الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ بلغت للمقياس ككل (0,92)، وراوحت للمحاور ما بين (0,87 و0,92)، وهي نسبة ثبات جيدة؛ الأمر الذي يعزز من ثبات التطبيق الميداني وإمكانيته.

المعالجات الإحصائية للدراسة:

استخدم الباحث برنامج (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة، اعتماداً على الأساليب الإحصائية الآتية:

- اختبار (T-Test).
- اختبار معامل الارتباط بيرسون. (Person Correlation)
- اختبار ألفا كرونباخ. (Cronbach Alpha)
- الوسط الحسابي. (Mean)
- الانحراف المعياري. (Standard Deviation)
- الجداول التكرارية.

محددات الدراسة:

- الحدود الزمانية: تمثلت في عام 2018.

الصعوبات في هذه الدراسة :

- صعوبة التواصل مع العاملين في الهيئة العامة للاستثمار والإدلاء

بمعلومات من هذا القبيل، والسبب يكمن في بعض قوانين الهيئة للاستثمار؛ حيث تنص على حظر الإفصاح.

مصطلحات الدراسة:

1 – وسائل الإعلام: يقصد بها – في الأصل – جميع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام و إيصال المعلومات إلى الناس بدءاً من ورق الصحيفة وانتهاء بالحاسبات الآلية والأقمار الاصطناعية، إلا أن وسائل الإعلام المسماة (وسائل الاتصال الجماهيري) تنقسم – بصفة عامة – إلى وسائل مقروءة، سمعية ووسائل بصرية وسمعية. (حجاب، 2008).

2 – صناديق الثروة السيادية: يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق أو ترتيبات استثمارية عامة ذات أغراض محددة. مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بإدارة أصول الأهداف الاقتصادية الكلية متوسطة المدى أو طويلة المدى، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص، أو فوائض المالية العامة أو عوائد صادرات السلع. وتطبق تلك الصناديق إستراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية. ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العائدات، وصناديق الادخار، وصناديق تمويل التنمية، وصناديق التقاعد الحكومية التي ليست لديها التزامات. (Beck & fedora, 2008) وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD صناديق الثروة السيادية بأنها: وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي (Sun & Hesse, 2009).

3 – الإفصاح: يقصد بالإفصاح أي حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقة بها، وتبين بشكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الاقتصادية (السيد، 2014).

4 – الإفصاح المالي: عرض البيانات المالية والمعلومات المالية للمؤسسة أو

الوحدة الاقتصادية، التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحقها التوضيحية، شريطة أن تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الوضوح (غير مبهمة) وغير معقدة، وتتسم بالكمال والصدق والشفافية (السيد، 2014). ويرتبط مبدأ الإفصاح بالتزام النصيحة، وهو إبداء النصح والإعلام والإخبار، التي لا تتضمن معنى حيادياً لتعريف الطرف الذي هو في حاجة إليه بملابسات الموضوع وتمكينه من الإحاطة بالمعلومات والبيانات بشكل مستنير (داود، 2003).

5 – الشفافية: وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح العلني للجمهور عن المعلومات وإتاحة الفرصة لحق الاطلاع (مصلح، 2013).

6 – الشفافية الاقتصادية: الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي ونيات السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة، وكذلك تعزيز المصداقية وحشد أقوى السياسات الاقتصادية السليمة وتأييدها من جمهور على علم بمجريات الأمور، على أن انعدامها الشفافية في السياسات يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وعدم الكفاءة، والافتقار للعدالة.

7 – حرية الحصول على المعلومات: حرية الاطلاع على البيانات والمعلومات والسجلات الرسمية في المؤسسات العامة وحرية الاطلاع وسهولة إجراءات الحصول على المعلومة الرسمية ومعقولية تكاليف الوصول إلى المعلومة وانسياب المعلومات الرسمية وتدفقها وعدم التضييق على طالبي المعلومات، ومنعهم الحصول على المعلومة وضمان هذا الحق بالقانون وحمايته (نياب، 2014).

ثامناً – نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

وظف (ساندرا بول روكيتش وميلفين ديفلير) مفهوم عملية الاعتماد على وسائل الإعلام كإطار نظري لكثير من المشكلات البحثية، من خلال التركيز على

دراسة المعلومات وتحليلها في شكل رسائل تنشر عبر وسائل الإعلام؛ ومن ثم تبلور منظور الاعتماد بشكل واضح، وأصبحت فكرة هذه النظرية تقوم على اعتماد أفراد الجمهور على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، كما خلصت إلى وضع القواعد الأولى لهذه النظرية عن طريق ربط العلاقة بين عدة متغيرات تتعلق بوسائل الإعلام والجماهير والمجتمع (الدليمي، 2016).

ويستند المنظور الخاص باعتماد الأفراد والمؤسسات على وسائل الإعلام، إلى دعامتين رئيستين قدمهما ميلفين وروكيت، هما (محمد، 2015):

- أن هناك أهدافاً للأفراد والمؤسسات يبغون تحقيقها من خلال المعلومات التي توفرها المصادر المختلفة، سواء كانت الأهداف منها اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.
- اعتبار نظام وسائل الإعلام نظام معلومات يتحكم في مصادر تحقيق الأهداف، وتتمثل هذه المصادر في مراحل استقاء المعلومات ونشرها، مروراً بعملية إعداد المعلومات وترتيبها وتنسيقها، ثم نشرها بصورة أخرى.

وفي هذه الحالة يؤكد (ديفلير وروكيتش) أن تحديد مفهوم المعلومات يتسع ليشمل كل الرسائل التي تبثها أو تذيعها وسائل الإعلام، ويكون لها تأثير على طريقة التفكير. وتعتبر درجة اعتماد الأفراد على معلومات وسائل الإعلام هي الأساس لفهم المتغيرات الخاصة بتأثير الرسائل الإعلامية وزمانها ومكانها.

وتكمن قوة وسائل الإعلام – طبقاً لنظرية الاعتماد هذه – في سيطرة وسائل الإعلام على نظم المعلومات التي يحقق من خلالها الفرد المعرفة وبلوغ الأهداف. وهذه الأهداف يمكن أن تتسع وتتزايد كلما زاد المجتمع تعقيداً أو كان مغلقاً بسبب القوانين؛ ومن ثم يزيد اعتماد الأفراد والمؤسسات على وسائل الإعلام التي تمدهم بالمعلومات والبيانات (ديفلير، روكيتش، 1993).

وتتحكم وسائل الإعلام في ثلاثة أنواع من مصادر المعلومات، هي:

- المصدر الأول: جمع المعلومات؛ فالصحفي يجمع المعلومات التي يحتاج المجتمع لمعرفتها.
- المصدر الثاني: تنسيق المعلومات؛ ويشير إلى تنقيح المعلومات.
- المصدر الثالث: نشر المعلومات أو القدرة على توزيعها إلى الجمهور.

ويستخدم مؤسسا النظرية مصطلح المعلومات للإشارة إلى إنتاج كل أنواع الرسائل التي تقدمها وسائل الإعلام وتوزيعها وتزويد الجمهور بها.

ويوضح (ديفلير وروكيتش) العلاقة المتبادلة بين المجتمع ووسائل الإعلام، ومن هنا استطاع الباحث إيجاد علاقة ترابطية بين النظرية المستخدمة والدراسة الحالية من خلال ما يأتي:

- معرفة مدى الحرية في حصول الصحفيين على المعلومات والبيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي الكويتي ونشرها في وسائل الإعلام.
- معرفة مصادر المعلومات التي يلجأ إليها الصحفيون في الحصول على المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي؛ ومن ثم تنسيقها ونشرها في وسائل الإعلام؛ لتعرف مدى الاعتماد على وسائل الإعلام كمصدر للحصول على المعلومات، لذا تلاءمت النظرية مع الدراسة الحالية.

تاسعاً – مدخل إلى الصناديق السيادية:

تعد مسألة إدارة الفوائض المالية السيادية عن طريق صناديق الثروة من أهم القضايا التي لا تزال تشغل بال الحكومات والرأي العام؛ لما لها من تداعيات خطرة على اقتصادها، وفي ظل عدم اليقين والتقلبات التي تميز أسعار النفط على المديين القريب والبعيد أنشأ كثير من الدول صناديق ثروة سيادية بغية استغلال الفوائض المالية المحققة وتوظيفها في فترات ارتفاع أسعار النفط، وتشير البيانات إلى وجود ثمانية وسبعين صندوق ثروة سيادياً، ترجع ملكيتها إلى خمسين بلداً تدير أصولاً مالية تفوق 7185 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من القيم الضخمة لتلك الصناديق فإن آخر البيانات تشير إلى أن درجة الإفصاح

لدى صناديق الثروة السيادية متفاوتة ودرجات الشفافية منخفضة، بعكس صناديق التقاعد العمومية التي تكون درجات الإفصاح لديها مرتفعة وذات شفافية عالية (بوفليح، 2019).

وتأتي النرويج ودولة الإمارات العربية المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسنغافورة من بين الدول التي تضم أكثر الصناديق السيادية في العالم (مبروك، 2009).

وقد أدت هذه الصناديق دوراً كبيراً في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها على بلدانها؛ وذلك لضخها استثمارات تسهم في دعم الموازنات، والقيام بمشاريع تهتم بالبنية الأساسية، ومنع الأسواق المحلية المالية من الانهيار بتعويضها عن الاستثمارات المالية المهاجرة للبلدان الأخرى بسبب تلك الأزمات، وذلك عبر ضخها الاستثمارات في صناديق البلدان المتأثرة من الأزمات المالية بشكل مباشر. وكذلك شرعت في تقليص الإنفاق الخارجي كي تسهم في استقرار الأسواق المالية المحلية التي بدأت تتأثر بالتراجع الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع الأولية.

يختلف الأساس القانوني الذي يتم إنشاء هذه الصناديق بوساطته، ولكنه يستمد من القانون التأسيسي، القانون المالي، الدستور، قانون الشركات، القوانين والأنظمة الأخرى في الدولة (معهد الدراسات المصرفية، 2013).

عاشراً – صندوق الثروة السيادي الكويتي:

الهيئة العامة للاستثمار هي أقدم صندوق للثروة السيادية في العالم، وتعود جذور الهيئة إلى مجلس الاستثمار الكويتي الذي أنشئ في عام 1953، قبل ثماني سنوات من استقلال الكويت في عام 1961. وفي عام 1982 أنشئت الهيئة العامة للاستثمار بموجب القانون رقم 47 باعتبارها هيئة حكومية مستقلة مسؤولة عن إدارة الأصول المالية للدولة.

وقد اختيرت مدينة لندن لتكون مقراً للصندوق، وكلف المجلس باستثمار

أصول صندوق الاحتياطيات العامة (GRF) وهو صندوق يعتبر بمثابة الخزينة الرئيسة للحكومة؛ حيث يستقبل جميع الإيرادات العامة للدولة بما فيها الإيرادات النفطية، كما تقوم الحكومة باستعماله في تسديد نفقاتها العامة، وفي فترة السبعينيات وبالنظر للاقتطاعات المتعددة التي يشهدها الصندوق من أجل تغطية الارتفاع المتواصل في حجم الإنفاق الحكومي، قرر إنشاء صندوق آخر في سنة 1976 تحت مسمى صندوق احتياطي الأجيال القادمة (FGF) الذي عهد إليه مهمة استثمار الفوائض المالية المحققة، وتحقيق مبدأ المساواة في استغلال الثروة بين مختلف الأجيال، ولأجل تحقيق هذا الهدف قرر اقتطاع نسبة 10٪ من الإيرادات العامة خلال كل سنة وتحويلها إلى حساب الصندوق، كما تم تحويل نسبة 50٪ من أصول صندوق الاحتياطيات العامة إلى حساب الصندوق ومنع أي عملية اقتطاع من حساب الصندوق باعتباره مخصصاً للأجيال القادمة. (http//:www.kia.gov.kw).

مراحل تطور الصندوق السيادي الكويتي:

الفترة	الحدث
1953	تأسيس مجلس الاستثمار الكويتي في لندن مكلف إدارة استثمارات صندوق الاحتياطيات العامة الحكومي.
1965	تغير تسمية المجلس ليصبح مكتب الاستثمار الكويتي.
1974	تغيير إستراتيجية الاستثمار عن طريق تنويع محفظة الاستثمار والقيام بعمليات استثمار ضخمة.
1976	إنشاء صندوق احتياطي الأجيال القادمة وتكليف المكتب مهمة إدارة استثمارات الصندوق.
1982	إنشاء هيئة الاستثمار الكويتية وإلحاق مكتب الاستثمارات بالهيئة وتكليفها إدارة استثمارات صندوق الاحتياطيات العامة وصندوق احتياطي الأجيال القادمة.

حادي عشر – الحق في الوصول إلى المعلومات بدولة الكويت:

الحصول على المعلومات حق يحميه الضمان الدستوري العام لحرية التعبير الوارد في المادة 36 من الدستور، التي نصت على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون" كما كفل الدستور الكويتي حرية الصحافة والنشر بنصه في المادة 37 على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة بالشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

ومن ناحية قانونية لا يوجد في الكويت قانون متخصص ومتكامل ينظم الحق في الوصول إلى المعلومات، غير أن هذا الحق قد نصت عليه بعض القوانين الكويتية المتفرقة، منها: قانون المعاملات الإلكترونية رقم 20 لسنة 2014، بالإضافة إلى ما كفلته المادة 33 من هذا القانون من حق كل شخص في أن يطلب من الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجهات غير الحكومية إطلاعه على البيانات الشخصية المسجلة لديها متى كانت خاصة به أو بأحد الأفراد الذين ينوب عنهم، وتضمنت المادة 34 حق الجهات الحكومية والأشخاص المعنية الخاصة والأفراد في أن يحصلوا من الجهات المشار إليها على ما يحتاجون إليه من بيانات أو معلومات مسجلة في سجلاتها أو أنظمة معلوماتها بشرط موافقة الجهة بعد التحقق من حاجة الطالب إلى هذه البيانات أو المعلومات وجدواها والغرض منها وأي شروط أخرى تراها.

وفيما يخص حق الإعلام والأخبار وشفافية الإفصاح عن المعلومات الخاصة المتعلقة بالهيئة العامة للاستثمار وعن البيانات الخاصة بصندوق الثروة السيادي الكويتي فإن القانون رقم 47 لسنة 1982 بشأن إنشاء الهيئة العامة للاستثمار قد اشتمل على بنود معينة تتعلق بنشر المعلومات؛ فالبند 5 يلزم الهيئة العامة للاستثمار رفع تقرير تفصيلي إلى مجلس الوزراء بناء على الأصول المدارة بواسطة الهيئة وعن أداء الهيئة ذاتها. أما البند 8 فيحظر الإفصاح للجمهور العام عن أية معلومات تتعلّق بعمل الهيئة العامة للاستثمار،

فيما ينصّ البند 9 على توقيع عقوبات في حالة الكشف غير المصرح به عن معلومات خاصة بالهيئة للجمهور العام (اللقاني، 2015).

بالإضافة إلى ما تقدم توجد اقتراحات بقانون مقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة تنظم الحق في الوصول إلى المعلومات على نحو متكامل، وقد قدمت تحت مسمى "الحق في الاطلاع".

ثاني عشر – دور وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات:

للإعلام دور مؤثر فيما يتعلق بنشر المعلومات وتحليلها ولا يقتصر دور وسائل الإعلام على مراقبة ما تقوم به السلطات والمؤسسات الكبرى فحسب، بل إنها تقوم كذلك بتزويد المواطنين بالمعلومات اللازمة لممارسة حقوقهم الديمقراطية وإشباع رغباتهم المعرفية وخاصة فيما يتعلق بموارد الدخل والبيانات الاقتصادية الموثوق بها لتعزيز ثقة المواطن بهذه الوسائل، وإن انعدام الثقة بين وسائل الإعلام والجمهور يساعد على توسيع الهوة بمصداقية نقل المعلومات وطرحها وتأثيراتها على الجمهور المتلقي لها.

وتفرض الشفافيّة الإعلامية الوضوح وما يُعرَف بالمصادر المفتوحة للمعلومات، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحُسن سير الديمقراطية؛ لأنّ قولَ الحقائق يفترض تأمين الحقّ في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها. كما أنّ من دور الإعلام أن يُراقب ويُقوّم ويساعد على إصدار الأحكام، وهو دورٌ لا يكون إلّا في مجتمع ديمقراطي حقيقي.

ومن هذا المنطلق تشير كثير من الدراسات إلى أن أحد الشروط الأساسية لإقامة صحافة مهنية فعالة هو قدرة الصحفيين على جمع المعلومات المحفوظة في ملفات حقيقية تكون تحت سيطرة السلطات المعنية، ووجود تشريعات قابلة للتطبيق بشكل عام تعترف بحق عامة الناس في الحصول على تلك الوثائق، ومن دون الوصول إلى المعلومات يقتصر عمل الصحفيين في وسائل الإعلام على طرح الآراء (شقير، 2103).

ومن هنا فإن رفض كشف المعلومات يقع على عاتق القائمين على الشؤون

العامة. وعلى الرغم من أن قوانين الحق في الحصول على المعلومات لا تشير إلى حقوق الصحفيين، فإنه من الطبيعي أن يشارك ممثلو وسائل الإعلام عامة الناس في حق الحصول على تلك المعلومات وقيام الصحفيين بهذا الأمر يسد أحد عناصر حرية الإعلام (بيتر، 2005).

إن الوصول إلى المعلومات ودور وسائل الإعلام بهذا الشأن أمر ضروري تبرره المبادئ الآتية:

- المبدأ العام هو الكشف المطلق عن المعلومات، ونطاق الاستثناء ضيق ومحدد بشكل دقيق.
- حاجة الصحافي إلى آلية، تسمح له بالحصول على المعلومات، سريعة ومضمونة وبكلفة مقبولة لا تعوق ممارسة هذا الحق.
- من المفيد قيام الحكومة بالنشر الدوري للمعلومات الأساسية التي تهم المواطن وليس عند طلبه لها فقط؛ وذلك انطلاقاً من مبدأ الشفافية.
- ضرورة تعديل كل القوانين التي تتعارض مع الحق في الوصول إلى المعلومات (صدقة، كلاس، رمال، 2012).

ومن خلال ما تقدم تأتي أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات وتداولها باعتباره إحدى أهم الآليات لتعزيز ممارسة الحقوق الأخرى ودعمها على اختلاف أنواعها؛ فهو عامل أساسي لتهيئة سياق وبيئة عامة تحترم تلك الحقوق وتؤدي للوصول إليها وتحميها، ولا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتمنع المزيد من الانتهاكات للحقوق الأخرى بتوفير مجال الرقابة والمحاسبة الموضوعية والمنظمة. إن أثر الحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات كآلية مهمة وعملية؛ لدعم وتعزيز حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكمكون أساسي لحزمة الحقوق المدنية والسياسية – يؤكد الأهمية الإستراتيجية والآنية للدفع بجميع السياسات والإجراءات التي تحترم وتحمي وتؤدي ذلك الحق؛ لأجل تنمية إنسانية حقيقية وتهيئة مناخ ديمقراطي حر في المرحلة المقبلة (عزت، 2013).

نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً – خصائص عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (150) مبحوثاً، ويوضح الجدول (5) خصائص العينة بحسب متغيرات الجنس، والعمر، وجهة العمل، والمستوى التعليمي:

الجدول (5)

توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الجنس، والعمر، وجهة العمل، والمستوى التعليمي

المتغير	فئات المتغير	التكرارات	النسب المئوية
الجنس	ذكر	111	٪74,0
	أنثى	39	٪26,0
العمر	18– 29	29	٪19,3
	30– 39	84	٪56,0
	40– 49	24	٪16,0
	50 فما فوق	13	٪8,7
جهة العمل	مؤسسات (وسائل) إعلامية حكومية	74	٪49,3
	مؤسسات (وسائل) إعلامية خاصة	76	٪50,7
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	10	٪6,7
	جامعي	122	٪81,3
	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	18	٪12,0
المجموع		**150**	**٪100**

يتبين من الجدول السابق (5) وجود ارتفاع في نسبة الذكور في عينة الدراسة؛ إذ بلغت (74٪)، وبلغت نسبة الإناث (26٪)، ويتضح من النتائج أن فئة العمر "30–39 سنة" شكلت أعلى من نصف عينة الدراسة وبلغت (56,0٪)، في حين شكلت فئة العمر "50 سنة فما فوق" أقل نسبة وبلغت (8,7٪). وتظهر نتائج متغير جهة العمل أن أعلى نسبة من عينة الدراسة لمن يعملون في

مؤسسات إعلامية خاصة وبلغت (50,7٪)، وجاءت قريبة من نسبة العاملين في مؤسسات إعلامية حكومية، التي بلغت (49,3٪). كما تظهر نتائج متغير المستوى التعليمي أن غالبية عينة الدراسة من حملة مؤهل بكالوريوس وبلغت نسبتهم (81,3٪)، في حين بلغت نسبة حملة مؤهل ثانوية عامة فأقل (6,7٪)، وهي أقل نسبة.

ثانياً – المؤشرات التحليلية للدراسة الميدانية:

تم التوصل إلى هذه النتائج بعد تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS:

1 – أسباب ضعف النشر والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي:

حسبت التكرارات والنسب المئوية، وهو ما يوضحه الجدول (6):

الجدول (6)

التكرارات والنسب المئوية لأسباب ضعف النشر والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي

الرقم	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	الأسباب القانونية	73	٪48,7
2	الأسباب السياسية	28	٪18,7
3	الأسباب الاقتصادية	14	٪9,3
4	الإستراتيجية الحكومية	35	٪23,3
	المجموع	**150**	**٪100**

يتبين من الجدول (6) حول أسباب ضعف النشر والإفصاح فيما يخص المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي أن الأسباب القانونية جاءت بالمرتبة الأولى، ثم الإستراتيجية الحكومية في المرتبة الثانية، وجاءت الأسباب السياسية في المرتبة الثالثة، وأخيراً الأسباب الاقتصادية. "تشير النتائج إلى أن

الأسباب القانونية أحد أهم أسباب ضعف النشر فيما يخص المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي، ومن منطلق ما أسفرت عنه النتائج يجب على أعضاء مجلس الأمة تقديم مشروع بقانون للحكومة يمنح بموجبه الحق في الحصول على المعلومات والوصول إليها والاطلاع عليها ونشرها في وسائل الإعلام. وفيما يخص الإستراتجية الحكومية والهيئة العامة للاستثمار فمن غير المعقول تثبيت قيمة الصندوق السيادي عند رقم معين لسنوات، وهو 592 مليار دولار وعدم تأثره بتقلبات أسواق المال والأعمال والأزمة الاقتصادية؛ ومن ثم يجب تصحيح مسار الإستراتيجية في التعاطي الإعلامي مع بيانات صندوق الثروة السيادي والمبادرة إلى تبني سياسات إفصاح عالية، ويجب أن يكون الإفصاح عن الاستثمارات والأرباح والخسائر والتوزيع الجغرافي للاستثمارات، ولن تطالب هذه الدراسة بمعرفة الفرص الاستثمارية الواعدة بسبب المنافسين والمستثمرين الآخرين".

2 – وسائل الإعلام التي تستقصي منها العينة معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي:

حسبت التكرارات والنسب المئوية، وهو ما يوضحه الجدول (7):

الجدول (7)

التكرارات والنسب المئوية لوسائل الإعلام التي تستقصي منها العينة معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي

الرقم	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	جميع وسائل الإعلام المحلية	62	٪41,4
2	وسائل الإعلام الأجنبية	60	٪40,0
3	تطبيقات التواصل الاجتماعي	14	٪9,3
4	الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار	14	٪9,3
	المجموع	**150**	**٪100**

يتبين من الجدول السابق (7) أن وسائل الإعلام المحلية كانت أهم وسائل الإعلام التي تستقصي منها العينة معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي، وجاءت وسائل الإعلام الأجنبية ثانياً بنسبة قريبة جداً، في حين جاءت باقي المصادر بنسب قليلة لكل وسيلة، وهي: تطبيقات التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار. "يوجد تقارب في النتائج فيما يخص الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية ووسائل الإعلام الأجنبية، ولعل أحد أهم الأسباب يتضح في تضارب الأخبار في وسائل الإعلام المحلية، وكثير من المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي، وفيما يخص الأرباح أو الخسائر ينشر تحت مصدر مسؤول من غير ذكر المصدر الرسمي، ومن غير المعقول مناقشة مبالغ مالية بهذه الحجم من غير بيان رسمي صادر عن الهيئة العامة للاستثمار يوزع وينشر بالصحف الكويتية".

3 – مدى وجود صعوبة أمام حرية الصحفيين في وسائل الإعلام الكويتية في الحصول على بيانات ومعلومات صندوق الثروة السيادي الكويتي:

حسبت التكرارات والنسب المئوية، وهو ما يوضحه الجدول (8).

الجدول (8)

التكرارات والنسب المئوية لمدى وجود صعوبة أمام حرية الصحفيين في وسائل الإعلام الكويتية للحصول على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته

الرقم	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	142	٪94,7
2	لا	8	٪5,3
	المجموع	**150**	**٪100**

يتبين من الجدول السابق (8) أن الصعوبة في حرية حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته جاءت في المرتبة الأولى. "وهذه النتيجة تؤكد صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة

السيادي وعدم التعاون مع وسائل الإعلام الكويتية والصحفيين." نتطلع من هذه الدراسة إلى أن تتبنى سياسة الحكومة والهيئة العامة للاستثمار حرية الحصول على البيانات لصناديق الثروة السيادي والاطلاع عليها لكي تنسجم مع سياسات الانفتاح والوضوح".

4 – قدرة الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي الكويتي:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات العينة، وهو ما يوضحه الجدول (9):

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتوزيع نشرات ربع سنوية على وسائل الإعلام بالبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي.	22	٪17,7	14	٪9,3	114	٪76,0	1,387	0,731
2	يوجد تعاون مستمر بين الهيئة العامة للاستثمار ووسائل الإعلام للإجابة عن التساؤلات عن صندوق الثروة السيادي.	19	٪12,7	19	٪12,7	112	٪74,7	1,380	0,702
3	تتيح الهيئة العامة للاستثمار حرية الوصول لمعلومات صندوق الثروة السيادي.	10	٪6,7	4	٪2,7	136	٪90,7	1,160	0,519
4	لا تتيح سياسات الهيئة العامة للاستثمار الكشف عن معلومات صندوق الثروة السيادي.	124	٪82,7	5	٪3,3	21	٪14,0	2,687	0,706

تابع/ الجدول (9)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
5	تكمن صعوبة الحصول على معلومات صندوق الثروة السيادي في قلة مد الصحفيين بالمعلومات بشكل دوري.	44	٪29,3	41	٪27,3	65	٪43,3	1,860	0,844
6	توجد إستراتيجية بين الهيئة العامة للاستثمار ووسائل الإعلام لتسهيل الحصول على بيانات صندوق الثروة السيادي.	8	٪5,3	43	٪28,7	99	٪66,0	1,393	0,590
	الدرجة الكلية							***1,477**	**0,368**

* تم عكس تصحيح العبارتين رقم 4 و5 عند حساب المتوسط الحسابي للمحور ككل.

تظهر نتائج الجدول السابق (9) أن قدرة الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي جاءت بمتوسط حسابي (1,477) وانحراف معياري (0,368)، وبناء على هذه النتيجة فإن قدرة الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي بدولة الكويت جاءت بدرجة قليلة. وجاءت هذه النتائج متفقة مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة (ZHANG) من أن شفافية صناديق الشرق الأوسط لا تدعو إلى التفاؤل، ودول مجلس التعاون الخليجي لا تقبل أي إشراف أو مراقبة من أي طرف أو الالتزام بالكشف عن بيانات مؤسساتها لوسائل الإعلام والجمهور.

وتظهر نتائج الجدول السابق أيضاً أن أكثر عبارة تعبر عن قدرة الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي كانت "لا تتيح سياسات الهيئة العامة للاستثمار الكشف عن معلومات صندوق الثروة

السيادي" بمتوسط حسابي (2,687) وانحراف معياري (0,706)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (82,7٪)، تلاها في المرتبة الثانية "تكمن صعوبة الحصول على معلومات صندوق الثروة السيادي في قلة مد الصحفيين بالمعلومات بشكل دوري" بمتوسط حسابي (1,860) وانحراف معياري (0,844)، وكانت أعلى نسبة لغير الموافقين وبلغت (43,3٪)، وجاءت في المرتبة الثالثة "توجد إستراتيجية بين الهيئة العامة للاستثمار ووسائل الإعلام لتسهيل الحصول على بيانات صندوق الثروة السيادي" بمتوسط حسابي (1,393) وانحراف معياري (0,590)، وكانت أعلى نسبة لغير الموافقين وبلغت (66,0٪).

كما تظهر نتائج الجدول السابق أن أقل عبارة تعبر عن قدرة الحصول على المعلومات والبيانات المالية لصندوق الثروة السيادي كانت "تتيح الهيئة العامة للاستثمار حرية الوصول لمعلومات صندوق الثروة السيادي" بمتوسط حسابي (1,160) وانحراف معياري (0,519)، وكانت أعلى نسبة لغير الموافقين وبلغت (90,7٪)، ثم "يوجد تعاون مستمر بين الهيئة العامة للاستثمار وبين وسائل الإعلام للإجابة عن التساؤلات عن صندوق الثروة السيادي" بمتوسط حسابي (1,380) وانحراف معياري (0,702)، وكانت أعلى نسبة لغير الموافقين وبلغت (74,7٪).

5 – تأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات العينة، وهو ما يوضحه الجدول (10):

الجدول (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لتأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	عدم توافر وثائق يمكن لوسائل الإعلام الحصول عليها حول طبيعة أنشطة صندوق الثروة السيادي يضعف الشفافية بشكل كبير.	121	٪80,7	6	٪4,0	23	٪15,3	2,653	0,733
2	عدم إنشاء جهاز مفوض للشفافية والمعلومات ومنحه الصلاحية الكافية لإتاحة المعلومات يضعف الشفافية بشكل كبير في الهيئة العامة للاستثمار.	118	٪78,7	8	٪5,3	24	٪16,0	2,627	0,747
3	عدم وجود حرية لوسائل الإعلام (المقروء والمسموع والمرئي) يضعف بشكل كبير الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار.	122	٪81,3	2	٪1,3	26	٪17,3	2,640	0,762
4	عدم وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور وإتاحة الفرصة يسهم في إضعاف الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار بشكل كبير.	123	٪82,0	4	٪2,7	23	٪15,3	2,667	0,730

تابع/ الجدول (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لتأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
5	عدم معرفة الجمهور عن الأنشطة المالية لصندوق الثروة السيادي وتفاصيلها يسهم في إضعاف الشفافية بشكل كبير.	114	٪76,0	4	٪2,7	32	٪21,3	2,547	0,824
6	غياب حرية الحصول على المعلومات يسهم في إضعاف ثقة المواطنين بإستراتيجيات الحكومة وسياساتها.	73	٪48,7	26	٪17,3	51	٪34,0	2,147	0,900
	الدرجة الكلية							**2,547**	**0,572**

تظهر نتائج الجدول السابق (10) أن تأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي جاءت بمتوسط حسابي (2,547) وانحراف معياري (0,572)، وبناء على هذه النتيجة فإن تأثير حرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي جاء بدرجة كبيرة. "وهذا ما أسفرت عنه نتائج دراسة (Truman) من أن الشفافية تعزز المساءلة الأفقية بين المهتمين الأطراف وأصحاب المصلحة (المحلية والدولية) وكذلك المساءلة الرأسية في العملية السياسية وفي الممارسة العملية. وأن حرية الحصول على المعلومات تؤثر – بشكل ملحوظ – في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق

الثروة السيادي، ويجب أن تكون شفافية النشر بتقارير سنوية أو ربع سنوية لتعزيز الشفافية والإفصاح بشكل أكبر، وينبغي للقائمين على إدارة صندوق الثروة السيادي تبني سياسة مرنة في إطلاع وسائل الإعلام المحلية على النتائج بشكل دوري".

وتظهر نتائج الجدول السابق أيضاً أن أكثر تأثير لحرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي كان لعبارة "عدم وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور وإتاحة الفرصة يسهم في إضعاف الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار بشكل كبير" بمتوسط حسابي (2,667) وانحراف معياري (0,730)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (82,0٪)، تلاها في المرتبة الثانية "عدم توافر وثائق يمكن لوسائل الإعلام الحصول عليها عن طبيعة أنشطة صندوق الثروة السيادي يضعف الشفافية بشكل كبير" بمتوسط حسابي (2,653) وانحراف معياري (0,733)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (80,7٪)، وفي المرتبة الثالثة جاءت "عدم وجود حرية لوسائل الإعلام (المقروء والمسموع والمرئي) يضعف بشكل كبير الشفافية في الهيئة العامة للاستثمار" بمتوسط حسابي (2,640) وانحراف معياري (0,762)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين؛ وبلغت (81,3٪).

كما تظهر نتائج الجدول السابق أن أقل تأثير لحرية الحصول على المعلومات في إرساء قيم الشفافية في البيانات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي كان لعبارة "غياب حرية الحصول على المعلومات يسهم في إضعاف ثقة المواطنين بإستراتيجيات الحكومة وسياساتها" بمتوسط حسابي (2,147) وانحراف معياري (0,900)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (48,7٪)، ثم "عدم معرفة الجمهور عن الأنشطة المالية لصندوق الثروة السيادي وتفاصيلها يسهم في إضعاف الشفافية بشكل كبير" بمتوسط حسابي (2,547) وانحراف معياري (0,824)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (76,0٪).

6 – أثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات العينة، وهو ما يوضحه الجدول (11):

الجدول (11)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	يعزز الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي من التنافسية الاقتصادية.	64	٪42,7	29	٪19,3	57	٪38,0	2,047	0,900
2	يوجد أثر إيجابي للإفصاح عن معلومات صندوق الثروة السيادي في وسائل الإعلام.	141	٪94,0	3	٪2,0	6	٪4,0	2,900	0,414
3	يساعد الإفصاح عن المعلومات في وسائل الإعلام على الكشف عن شبهات الفساد بإدارة الصندوق.	130	٪86,7	8	٪5,3	12	٪8,0	2,787	0,575
4	يوجد أثر إيجابي للإفصاح الاستباقي للمعلومات في وسائل الإعلام والحد من تضارب المعلومات مع جهات خارجية.	141	٪94,0	1	٪0,7	8	٪5,3	2,887	0,457

تابع/ الجدول (11)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي

الرقم	العبارة	موافق		لا أدري		غير موافق		المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
5	ضرورة تعديل كل القوانين التي تتعارض مع حق الوصول إلى البيانات والإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي.	106	٪70,7	25	٪16,7	19	٪12,7	2,580	0,707
6	يعزز الإفصاح إرساء قواعد المساءلة والمحاسبة.	148	٪98,7	0	٪0,0	2	٪1,3	2,973	0,230
	الدرجة الكلية							**2,696**	**0,349**

تظهر نتائج الجدول السابق (11) أن أثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي جاء بمتوسط حسابي (2,696) وانحراف معياري (0,349)، وبناء على هذه النتيجة فإن الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي يؤثر بدرجة كبيرة في إرساء قيم الشفافية.

وتظهر نتائج الجدول السابق أيضاً أن أكثر أثر للإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي كان لعبارة "يعزز الإفصاح من إرساء قواعد المساءلة والمحاسبة" بمتوسط حسابي (2,973) وانحراف معياري (0,230)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (٪98,7)، تلاها في المرتبة الثانية عبارة "يوجد أثر إيجابي للإفصاح عن معلومات صندوق الثروة السيادي في وسائل الإعلام" بمتوسط حسابي (2,900) وانحراف معياري (0,414)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (٪94,0)، وفي المرتبة الثالثة

جاءت عبارة "يوجد أثر ايجابي للإفصاح الاستباقي للمعلومات في وسائل الإعلام والحد من تضارب المعلومات مع جهات خارجية" بمتوسط حسابي (2,887) وانحراف معياري (0,457)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (94,0٪).

كما تظهر نتائج الجدول السابق أن أقل أثر للإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي كان لعبارة "يعزز الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي من التنافسية الاقتصادية" بمتوسط حسابي (2,047) وانحراف معياري (0,900)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (42,7٪)، ثم "ضرورة تعديل كل القوانين التي تتعارض مع حق الوصول إلى البيانات والإفصاح الدوري عن المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي" بمتوسط حسابي (2,580) وانحراف معياري (0,707)، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (70,7٪).

ثالثاً – الإجابة عن فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين صعوبة حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته ودور هذه المعلومات في إرساء قيم الشفافية.

تم التحقق من صحة الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون، وهو ما يوضحه الجدول (12):

الجدول (12)

دلالة العلاقة الارتباطية بين صعوبة حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته ودور هذه المعلومات في إرساء قيم الشفافية

قيمة معامل الارتباط	ن	مستوى الدلالة
,249–(**)	150	0,812

** الارتباط دال إحصائياً عند ($\alpha = 0.01$).

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائياً (0,01) بين صعوبة حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته ودور هذه المعلومات في إرساء قيم الشفافية، فكلما زاد مستوى صعوبة حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته قل دور هذه المعلومات في إرساء قيم الشفافية، وبناء على هذه النتيجة تم قبول الفرض الأول.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

1 – دلالة الفروق بحسب متغير الجنس:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدم اختبار ت، وهو ما يوضحه الجدول (13):

الجدول (13)

دلالة الفروق في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية بحسب متغير الجنس

الجنس	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	2,703	0,279	0,423	148	0,673
أنثى	2,675	0,500			

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leqslant 0,05$) في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية تعزى لمتغير الجنس.

2 – دلالة الفروق بحسب متغير العمر:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، وهو ما يوضحه الجدول (14):

الجدول (14)
دلالة الفروق في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية بحسب متغير العمر

العمر	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
29 – 18	2,713	0,370	1,696	3	0,170
39 – 30	2,649	0,384			
49 – 40	2,826	0,200			
50 فما فوق	2,718	0,208			

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leqslant 0,05$) في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية تعزى لمتغير العمر.

3 – دلالة الفروق بحسب متغير جهة العمل:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدم اختبار ت، وهو ما يوضحه الجدول (15):

الجدول (15)
دلالة الفروق في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية بحسب متغير جهة العمل

جهة العمل	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مؤسسات إعلامية حكومية	2,723	0,303	0,541	1	0,589
مؤسسات إعلامية خاصة	2,653	0,295			

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leqslant 0,05$) في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية تعزى لمتغير جهة العمل.

4 – دلالة الفروق بحسب متغير المستوى التعليمي:

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، وهوما يوضحه الجدول (16).

الجدول (16)

دلالة الفروق في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية بحسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة ف	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ثانوي فأقل	2,733	0,370	0,435	2	0,648
جامعي	2,683	0,368	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	2,759	0,143

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leqslant 0,05$) في تقديرات العينة لأثر الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بصندوق الثروة السيادي في إرساء قيم الشفافية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

أهم نتائج الدراسة:

- إن أسباب ضعف النشر والإفصاح فيما يخص المعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي تمثلت في الأسباب القانونية بالمرتبة الأولى بنسبة (48,7٪).

- إن وسائل الإعلام المحلية كانت أهم وسائل الإعلام التي تستقصي منها العينة معلوماتها المتعلقة ببيانات صندوق الثروة السيادي بنسبة (41,4٪).
- صعوبة حرية حصول وسائل الإعلام على بيانات صندوق الثروة السيادي ومعلوماته جاءت بنسبة (94,7٪).
- لا تتيح سياسات الهيئة العامة للاستثمار الكشف عن معلومات صندوق الثروة السيادي، وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (82,7٪).
- أكثر جانب تتناول فيه الصحافة القضايا المتعلقة بصندوق الثروة السيادي كان "تقوم الصحافة المحلية بدور ناقل الخبر للمعلومات المتعلقة بصندوق الثروة السيادي من وسائل الإعلام الأجنبية". وكانت أعلى نسبة من الموافقين وبلغت (72,7٪).

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- العمل على إنشاء مركز إعلامي في الهيئة العامة للرد على استفسارات وسائل الإعلام.
- تبنّي الهيئة العامة للاستثمار سياسة الإفصاح والشفافية.
- استجابة الهيئة العامة للاستثمار وتفنيدها الأخبار المتعلقة بالصندوق السيادي بكل شفافية ومرونة.
- مناقشة البيانات المالية للحالة المالية للصندوق السيادي بجلسة علنية تحت قبة مجلس الأمة وليس كما يحصل الآن في جلسة سرية.
- ضرورة تعديل كل القوانين التي تتعارض مع الحق في الوصول إلى المعلومات.
- إشراك وسائل الإعلام وتزويدها بالبيانات الرسمية، وخاصة ما يتعلق بالاقتصاد للإسهام في تحسين صورة الدولة أمام العالم أجمع.

- إفساح المجال أمام وسائل الإعلام للحصول على المعلومات والبيانات الاقتصادية الموثقة للحدّ من تضارب الأخبار والشائعات بهذا الشأن.
- تدعيم فكرة حق الحصول على المعلومات بالمقررات الإعلامية في الكليات والجامعات.
- إشراك طلبة كليات الإعلام في مؤتمرات الإعلام الاقتصادي وورش عمله.

المراجع

بوفليح، نبيل، وطرشي، محمد. (2019). *صناديق الثروة السيادية: الواقع والآفاق*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بيتر، كروغ، وبرايس، مونرو. (2005). *البيئة المواتية لوسائل الإعلام في الحق في الإبلاغ – دور وسائل الإعلام في التنمية*. الأهلية للنشر والتوزيع.

حجاب، محمد. (2008). *وسائل الاتصال*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

داود، عماد. (2003). *الفساد والإصلاح*. منشورات الكتاب العربي.

الدليمي، عبدالرزاق. (2016). *نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين*. اليازوي للنشر والتوزيع.

دليو، فضيل. (2014). معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*. *19*(1)، 82–91.

ديفلير، ميليفين، روكيتش، ساندرا بز. (1993). *نظريات وسائل الإعلام*. ترجمة: كمال عبدالرؤوف. الدار الدولية للنشر والتوزيع.

ذياب، علي. (2014). *حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام الفلسطيني*. إصدارات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

السيد، إبراهيم. (2014). *الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية*. دار غيداء للنشر والتوزيع.

السيد، عمر. (2008). *البحث الإعلامي: مفهومه، إجراءاته ومناهجه. (ط. 3)*. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

شقير، يحيى. (2013). *قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن – دراسة مقارنة مع المعايير الدولية*. مركز القدس للدراسات السياسية.

صدقة، جورج، وكلاس، جورج، ورمال، علي. (2012). *الصحافة الإصلاحية: دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد*. المركز اللبناني للتربية.

الطاهر، زعباط. (2014). *حق المواطن في الوصول إلى المعلومة* [رسالة ماجستير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

العابد، ريمة. (2016). حوكمة صناديق الثروة السيادية. *مجلة العلوم الإنسانية*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة، (45)، 57–69.

عثمان، مها. (2013). *واقع حرية الوصول للمعلومات في الوزارات الفلسطينية*. جامعة بيرزيت، دائرة الإدارة العامة.

عزت، أحمد. (2013). *حرية تداول المعلومات دراسة قانونية*. (ط. 2). مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

اللقاني، أحمد. (2014، يونيو، 22). ضوابط حق المواطن في الحصول على المعلومات المودعة لدى الهيئات الحكومية وفق القانون الدولي والكويتي. *جريدة الأنباء الكويتية*.

مبروك، شريف. (2009). صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية. *مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية*.

محمد، يوسف. (2015). *النظريات النفسية والاجتماعية في وسائل الاتصال المعاصرة والإلكترونية*. (ط. 2). دار الكتاب الحديث.

مصلح، عبير. (2013). *النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد*. (ط. 3). إصدارات الائتلاف من أجل النزاهة (أمان).

معهد الدراسات المصرفية. (2013). صناديق الثروة السيادية. معهد الدراسات المصرفية. السلسلة السادسة، (5)، 1–4.

موقع الهيئة العامة للاستثمار http//:www.kia.gov.k

Beck, R,.& fidora, M. (2008).The Impact of swf global financial markets, frankfurt: *European central Bank, (19)*, July,1-32.

Hesse, H. & Sun, T. (2009). Sovereign Wealth Funds and Financial Stability-An Event Study Analysis, D.C., International Monetary Fund.

Truman, E. (2007). Sovereign Wealth Funds The Need for Greater transparency and accountability, Washington, DC, *Peterson Institute for International*.

ZHANG, J. (2016). Enhancing the Transparency of Sovereign Wealth Funds: From the Middle East to China, *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies in Asia, 10(1)*, 90-120.

Angeletos, G., & Pavan, A. (2004). "Transparency of Information and Coordination in Economies with Investment Complementarities, *American Economic Review, 94 (2)*, 91-98.

Freedom of Access to Economic Information for Kuwaiti Sovereign Wealth Funds and Enhance Disclosure Transparency of Media: A Field Study on Journalists Working in the Kuwaiti Media

Dr. Anwar A. M. Al-Jazaf

Abstract

Aim of the Paper: The study aimed to identify the level of access to financial information and data of the Sovereign Wealth Fund, the media from which journalists inquire about this information, and the reasons for the poor publication and disclosure regarding the information related to the Sovereign Wealth Fund, as well as the impact of free access to information in establishing the values of transparency in the data related to the Sovereign Wealth Fund. The study also aimed to identify the relation between the difficulty of the media access to data and information of the Sovereign Wealth Fund and the role of this information in establishing the values of transparency.

Study Methodology: The study used the descriptive survey method.

Study Design: The study used the descriptive survey method.

Sample and Data of the Study: The sample consisted of (150) journalists working in newspapers and journalists working in the media field in Kuwait.

Study Results: The results showed that the reasons behind the poor publication and disclosure regarding the information related to the Sovereign Wealth Fund were legal reasons (48.7%), the government strategy (23.3%). The study also showed that Kuwaiti local media were the most important source from which the sample individuals obtain their information regarding the data of the Sovereign Wealth Fund by (41.4%), while foreign media came next with (40.0%). It was also found that freedom difficulty of the media access to the data and information of the Sovereign Wealth Fund was (94.7%), and that the ability to obtain information and

financial data of the Sovereign Wealth Fund in the State of Kuwait was of a small percent.
Study Conclusion: The study showed the necessity of discussing the financial statements of the financial condition of the Sovereign Fund in an open session under the dome of the National Assembly rather as the case now in a secret session. The study also recommended that the General Investment Authority should adopt a policy of disclosure and transparency.

Keywords: Sovereign wealth funds, Media, Transparency, Free access to Information.

د. أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف، دكتوراه في تخصص علوم الإعلام والاتصال، إعلام اقتصادي وصحافة مالية، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عام 2017، متفرغ حالياً.
الاهتمامات البحثية: الإعلام الاقتصادي، الصحافة الاقتصادية، أسواق المال، قضايا الفساد، قضايا الإصلاح والتنمية الاقتصادية، قضايا صناديق الثروة السيادية.
(dr.anwaraljazaf@gmail.com)